

Distr.
GENERAL

E/1995/L.22
23 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون الإنمائي الدولي

مقططف من تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعمال دورته السنوية لعام ١٩٩٥**

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته السنوية لعام ١٩٩٥ ٣

الجزء الثاني

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨
ألف - متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩٤/٤٧ ٢٨
باء - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة
ال العالمي للتنمية الاجتماعية ٣١

.E/1995/100

*

هذه الوثيقة مقططف مستنسخ من تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعمال دورته السنوية لعام ١٩٩٥ (٥ - ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٥). وسيتم
ضم التقرير النهائي مع تقارير الدورات العادية الثلاث المعقودة في عام ١٩٩٥ (١٠ - ١٢ كانون الثاني/يناير
(DP/1995/9); ٣ - ٧ نيسان/أبريل (DP/1995/16); وأيلول/سبتمبر)، وسيصدر في الشكل النهائي بوصفه من
الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٤ (E/1995/34/Rev.1).

* 9518985 *

الجزء الأول من هذا المقتطف من تقرير الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يتضمن المقررات التي اتخذها المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

ويتضمن الجزء الثاني الفصل الرابع من التقرير السنوي الذي يقدم تعليقات المجلس التنفيذي والمقرر ١٧/٩٥ بشأن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ وكذلك متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك عملاً بأحكام الفقرة ٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٩٤.

وتقريراً صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتحان المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت الرموزين ٥٥/١٩٩٥ و ٨٩/١٩٩٥، على التوالي.

الجزء الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته السنوية لعام ١٩٩٥

نيويورك، ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

- ١٤/٩٥ تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة إلى رواندا
- ١٥/٩٥ الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- ١٦/٩٥ خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية
- ١٧/٩٥ صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧
- ١٨/٩٥ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
- ١٩/٩٥ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
- ٢٠/٩٥ صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية
- ٢١/٩٥ المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينيات
- ٢٢/٩٥ مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مبادرات من أجل التغيير
- ٢٣/٩٥ ترتيبات البرمجة الخلف
- ٢٤/٩٥ استعراض المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥

١٤/٩٥ - تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة إلى رواندا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على استمرار تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤، الذي يفسح المجال للمرورة في إنفاق الموارد القطاعية من موارد البرنامج القطري الثالث لرواندا ونفقات إجمالية تصل إلى ٧,٨ مليون دولار لتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من موافقة الاستجابة لاحتياجات التنمية لحكومة رواندا لأغراض التعمير والتنمية.

١٩٩٥ حزيران/يونيه ٨

١٥/٩٥ - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بال报告 الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1:

٢ - يطلب أن يتلزم برنامج المساعدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل بالمبادئ الواردة في الفصل الثاني من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:

٣ - يقر المخطط العام لبرنامج المساعدة المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يجب تنفيذه بالكامل وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:

٤ - يقر المجالات الأساسية لبرنامج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية، والدعوة، ويطلب إلى المديرة التنفيذية تركيز المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار المجالات الأساسية، مع التشديد على أن السياسات السكانية جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة وإن الحاجة تدعو إلى أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء الآخرين في صياغة استراتيجياتها:

٥ - يحيط علما بالنهج المقترن لتخصيص الموارد، ويدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحسين النهج المقترن، استناداً إلى الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الفقرات ١٤ - ١٤ و ١٤ - ١٥ و ١٤ - ١٦، وأيضاً إلى المؤشرات النوعية والكمية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار التام الآراء التي أعربت عنها الوفود خلال الدورة الحالية،

وضرورة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا وأفريقيا؛ وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦:

٦ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٥ ويؤكد، في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أهمية ادماج الجوانب المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٨ - يطلب أيضاً أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس التنفيذي في دروته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ مذكرة معلومات أساسية موجزة عما إذا كان ينبغي للمجلس النظر في الانضمام إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم مشروع بيان عن المهام التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، استناداً إلى التقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1، مع الأخذ في الاعتبار تماماً المناقشة التي جرت داخل المجلس التنفيذي، بما في ذلك التعليقات التي أبدىت عن زيادة تحسين وتحديد المجالات البرنامجية المختلفة وعن استخدام المصطلحات وما ورد في هذا المقرر.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٦/٩٥ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية

إن المجلس التنفيذي

١ - يقر مقتراحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبنية في الفقرات من ٧ إلى ١٥ في الوثيقة DP/1995/26، مع الأخذ في الاعتبار تماماً الفقرة ٤ من المقرر ١٥/٩٥؛

٢ - يوافق على طلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية لعام ١٩٩٦ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٦ والمقدرة حالياً بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار؛

٣ - يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادلة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩: ٢٨٠ مليون دولار لعام ١٩٩٧؛ و ٢٩٨ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و ٣١٩ مليون دولار لعام ١٩٩٩.

٤ - يقر أيضا استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل متعدد الأطراف: ١٥ مليونا من الدولارات سنويا للأعوام من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٧/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيل التقريرين المقدمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفو عين بتعليقات المجلس التنفيذي؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلان أن تتناول التقارير التي تقدم في المستقبل عن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات، معالجة أكثر دقة للمشاكل والفرص التي تم تحديدها، لا سيما على الصعيد الميداني، وأن تتضمن أية توصيات مناسبة وأية طلبات للحصول على المشورة من المجلس التنفيذي؛

٣ - يطلب كذلك إلى المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يبحثا مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مسألة إصدار تقرير مشترك عن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف، على أن يتضمن فرعا مشتركا وفرعا لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على التوالي.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٨/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يأذن لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالمضي في برنامجه تمشيا مع الإسقاطات المبينة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وذلك رهنا بالشروط التالية:

(أ) زيادة تحفيض النفقات الإدارية إلى حد يتماشى على نحو أكبر مع أنشطة المشاريع التي يقوم بها مع مراعاة ضرورة محافظة الصندوق على قدرة حرجه؛

(ب) إبقاء إسقاطات الإيرادات قيد الاستعراض ، واتخاذ الخطوات الضرورية في حال هبوط الإسقاطات بنسبة ١٠ في المائة دون الحدود الواردة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وإبلاغ المجلس بها؛

(ج) القيام في أقرب وقت ممكن بوضع إجراءات مالية وبرنامجية فعالة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بما في ذلك الإجراءات التي أوصى بها مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون وإبلاغ المجلس التنفيذي بها في موعد لا يتعدى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن ينفذ التوصيات الواردة في رسالة مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالإدارة وإبلاغ المجلس بتنفيذها في التقارير المطلوبة في الفقرة ١٣ من هذا المقرر؛

٣ - ويطلب أيضا إلى مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن تضطلع شخصيا باستعراض دورى للبيانات المالية المحددة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة DP/1995/33؛

٤ - يأذن باستخدام أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما لا يتعدى الحدود المبينة في الفقرة ٥ أدناه، لتفعيل النقص النقدي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج أن ينشئ لهذا الغرض مرفق تسليف للصندوق على أساس الحسابات المشتركة بين الصناديق وأن يحمل الصندوق الإنمائي للمرأة تكاليف الفوائد مقابل استخدام هذا المرفق على أساس ألا ينشأ عن ذلك أي ربح أو خسارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يقرر عدم إمكانية استخدام مرفق التسليف هذا لأي التزامات جديدة يعقدها الصندوق الإنمائي للمرأة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وقصر استخدامه للالتزامات السابقة على الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧

بسحب مبلغ لا يتجاوز ٤,٥ مليون دولار كحد أقصى شريطة أن يبلغ مدير البرنامج فوراً عن المبالغ المسحوبة إذا تجاوزت ٣ ملايين دولار:

٦ - يُعلق الاحتياجات بالنسبة لاحتياطي التشغيلي إلى أن تصبح الحالة المالية للصندوق قائمة على أساس سليم، وذلك رهنا بالشروطين التاليين:

(أ) أن يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة على أساس تمويل كامل بالنسبة لجميع الالتزامات الجديدة المعقودة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على نحو يكفل تغطية المبلغ الإجمالي لهذه الالتزامات الجديدة من موارده الخاصة، مع الإقرار له في الوقت نفسه بجواز السحب من مرفق التسليف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند الاقتضاء، في إطار الحدود المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، وذلك لتغطية الالتزامات المالية المعقودة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

(ب) أن يواصل الصندوق الإنمائي للمرأة حساب احتياطي تشغيلي افتراضي من أجل كفالة شفافيته المالية وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس؛

- ينظر بقلق لعدم وجود توضيح مقنع وفي الوقت المناسب للطريقة التي سُحب بها أموال من الاحتياطي التشغيلي خلال عام ١٩٩٤ ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم توضيح عن ذلك في أقرب وقت ممكن؛

- يقرر عدم إعادة سلطة التمويل الجزئي أو آلية الاحتياطي التشغيلي إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى أن تستعرض آليات الرقابة ذات الصلة استعراضاً متعيناً ويُعمل بإجراءات جديدة تكفل، في جملة أمور، حساب مستويات الاحتياطي بكل دقة واستكمالها بانتظام، ويتم إنشاء نظام لتوفير إذار مبكر قبل وقت كافٍ لأي عمليات سحب من الاحتياطي قد تجري في المستقبل؛

- يطلب إلى مدير البرنامج استكشاف إمكانية تولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ذات الصلة وأو المشاركة في تمويلها؛ وذلك في إطار خطط وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المتلقية؛

- يؤكد على أهمية إقامة وتمتين أواصر الصلة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يضمنا تقاريرهما المقدمة إلى المجلس التنفيذي معلومات عن هذه الصلة؛

- يؤيد اقتراح مدير البرنامج بأن ينقل موظف من شعبة الشؤون المالية التابعة للبرنامج الإنمائي إلى الصندوق الإنمائي للمرأة للمساعدة في رصد أموال المشاريع على أن يرفع الموظف تقاريره

إلى شعبة الشؤون المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى صندوق المرأة الإنمائي، دون مساس باستقلالية الصندوق الإنمائي للمرأة ودون زيادة النفقات الإدارية للصندوق.

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يضع نظامه الجديد للإدارة المالية للمشاريع في أقرب وقت ممكن على الخط المباشر متضمنا تحسينات تتبع إمكانية تسجيل الأنشطة قيد الدراسة، والميزانيات الاعتبارية، ويدعو إلى أن يكون نظام الإدارة المالية للمشاريع، في أول فرصة ممكنة، نظاما مشتركا للمعلومات لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يحل محل نظام إدارة الميزانية المعتمد به في الصندوق؛

١٣ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يبلغه بالتدابير المتخذة فور تحديد الجهة المسئولة عن الحالة المالية الراهنة لصندوق المرأة الإنمائي، وبالخطوات المتخذة لوضع خطوط واضحة للمساءلة ضمن الصندوق وبين البرنامج الإنمائي والصندوق على السواء؛

١٤ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يقدمما تقارير مرحلية شفوية أو مكتوبة، حسب الاقتضاء، عن تنفيذ هذا المقرر إلى أي دورة يعقدها المجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٩٩٥ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو ما أوصت به اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٩٦؛

٢ - يؤكد من جديد الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على السواء بوصفهما وسليتين ديناميتين لتوسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب؛

٣ - يرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامي إلى تعزيز المزيد من التوجّه الاستراتيجي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق تركيز البرنامج الحالي على الأنشطة الشديدة الأثر؛

٤ - يتخذ الاجراءات الملائمة فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢، الذي يدعو جميع الأطراف المشتركة في جهود التنمية إلى إيلاء خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية "الاعتبار الأول" في أنشطة التعاون التقني؛

٥ - يدعو مدير البرنامج إلى أن يكفل قيام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور نشط داخل منظومة الأمم المتحدة في جهد يرمي إلى توسيع نطاق تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتنفذ الفعال للاستراتيجية المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع السعي إلى تخفيض تكلفة تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٠/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إطلاق صفة الممثلين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان على المديرين القطريين المقيمين التابعين للصندوق؛

٢ - يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء الخاص بأنشطته التنفيذية والجمعية العامة بإقرار هذا الاتفاق، على أن يكون مفهوما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون مع المنسقين المقيمين لأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودعمهم بنشاط، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧ وأيضا شريطة ألا يؤدي هذا الاتفاق إلى زيادة النفقات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢١/٩٥ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينيات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بال报告 المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينيات والوارد في الوثيقة DP/1995/24/ART.II

- يطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة العادية لعام ١٩٩٥، وفي سياق برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الأقطار، اقتراحا باستمرار المبادرة العالمية لما بعد عام ١٩٩٥، وأن يدرج، في هذا الاقتراح، مخططاً بالأهداف والأساليب والإجراءات المتعلقة بإمكانية وضع ترتيب في المستقبل بشأن وسائل منع الحمل على الصعيد العالمي؛

- يطلب أيضاً الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، تقريراً يتضمن إعادة تقييم الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل والوفاء بها والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٢/٩٥ - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
مبادرات من أجل التغيير

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقدم الذي أحرز في أعقاب اتخاذ مقرره ١٤/٩٤؛

٢ - يرحب بعملية التشاور التي ذكرها مدير البرنامج في البيان الذي أدى به في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بغية زيادة توضيح وتحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء "مبادرات من أجل التغيير"، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إليه تقريراً بهذا الشأن؛

٣ - يبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم من خلال عملية "مبادرات من أجل التغيير"، وفي إطار الأهداف ومجالات الأولوية التي وافق عليها المجلس في مقرره ١٤/٩٤، ومراعياً القضاء على الفقر باعتباره الموضوع الذي له الأولوية العليا في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتركيز على مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية يمكن التدليل عليها، ولا سيما مجال بناء القدرة؛

٤ - يحيط علماً بصياغة خطة استراتيجية كوسيلة لتحسين إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولتنفيذ "مبادرات من أجل التغيير"، ويطلع إلى أن يقدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي في أول اجتماع يعقده في عام ١٩٩٦، استعداداً لاتخاذ قرار نهائي في اجتماعه السنوي في عام ١٩٩٦، نسخة موجزة مستوفاة تشتمل، في جملة أمور، على العناصر التالية:

(أ) بيان مهمة موجز يتضمن جميع المهام الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضوء الأهداف ومجالات الأولوية الواردة في المقرر ١٤/٩٤؛

(ب) تسلسل واضح للأهداف التنفيذية مصمم بحيث يتيح ترجمة مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إجراءات عملية:

(ج) خطة عمل شاملة تضم مؤشرات لتحقيق الأهداف مرتبطة بفترات زمنية محددة، ونظام لإبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام عن التقدم المحرز.

٢٣/٩٥ - ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي.

أولاً - مبادئ لدورة البرمجة^(١)

١ - يؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بأحقية جميع البلدان المتقدمة على أساس السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية لنظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تشمل، في جملة أمور، العالمية، الوحيدة وتعدد الأطراف، والطابع الطوعي والمائز للمساعدات، والقدرة على الاستجابة لاحتياجات جميع البلدان المتقدمة طبقاً للسياسات والأولويات الخاصة بها في مجال التنمية؛ ويعرف، في هذا السياق، بالمبادئ التي تنطوي عليها أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشمل التدرج والحياد والشفافية وامكانية التنبؤ بتدفق الموارد بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة، لا سيما البلدان النامية؛

٢ - يشدد على ضرورة وجود زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به وبما يتفق مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية؛

٣ - يعترف بأن التعاون الإنمائي لمنظومه الأمم المتحدة يتطلب المرونة والشفافية من أجل زيادة توافر الموارد والكفاءة في تخصيصها، وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل اعطاء أولوية لأقل البلدان نمواً وبلدان الدخل المنخفض، لا سيما في إفريقيا، ويستخدم الموارد، تمشياً مع المقرر ١٤/٩٤، في دعم الأولويات الإنمائية التي تحددها البلدان المتقدمة ذاتها، وبما يتفق معها، مع مراعاة ضرورة توفير الحوافز اللازمة لتحقيق أكبر أثر ممكن لبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة فعاليتها؛

(١) استندت المناقشات التي أفضت إلى اتخاذ هذا المقرر إلى المعلومات التي أتيحت للمجلس التنفيذي في الوثائق DP/1994/20; DP/1994/39; DP/1994/3; DP/1994/59; DP/1995/15; DP/1995/32; و DP/1995/3.

٤ - يقر تحسين مجالات تركيز الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق تنفيذ الأهداف الثلاثة مجالات الأولوية الأربع^(٢)، المحددة في مقرر المجلس ١٤/٩٤، مع الاعتراف بوجه خاص بأنه ينبغي أن يكون للقضاء على الفقر الأولوية الرئيسية في أنشطة البرنامج، والأخذ في الاعتبار زيادة إيضاح وتحسين دور البرنامج على النحو الوارد في المقرر ٢٢/٩٥ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يؤكد أن أولويات التنمية الوطنية هي المحدد الرئيسي للبرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يجب أن تظل موجهة لخدمة البلدان، وأن البلدان المتلقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة أطر التعاون القطري بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - يؤكد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبرنامج تنفيذي موجه نحو البلدان، ويشدد، في هذا السياق، على ضرورة تحسين الوظيفة التنفيذية للمنسق المقيم على المستوى القطري بالتعاون مع الحكومة المعنية وتعزيز لا مركزية السلطة الممنوحة على المستوى الميداني بغية مضاعفة أثر منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد في العملية الإنمائية؛

ثانيا - تعبئة الموارد

٧ - يقرر أن يعتمد، لأغراض التخطيط الرقم الأولي الذي يبلغ ٣,٣ من بلايين الدولارات للموارد الأساسية لفترة السنوات الثلاث التي تبدأ في عام ١٩٩٧، ويطلب من مدير البرنامج أن يتخذ جميع التدابير الالزمة لكي يؤمن على الأقل تلك الموارد المالية المقدرة؛

٨ - يؤكد ضرورة أن تظل زيادة التبرعات المقدمة للموارد الأساسية هي الجهد الرئيسي لجمع المانحين، لاسيما المانحين التقليديين ولجهود مدير البرنامج في تعبئة الموارد والرامية إلى توسيع نطاق قاعدة الموارد بما في ذلك جلب مانحين جدد كمساهمين أساسيين؛

(٢) الأهداف الثلاثة التي أقرت في المقرر ١٤/٩٤ هي: تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية البشرية المستدامة؛ ومساعدة أسرة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة موحدة وقوية للتنمية البشرية؛ وتركيز موارد برنامج الأمم المتحدة على تقديم أقصى المساهمات في برامجه القطرية إلى بلدان البرنامج في إطار الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة.

ومجالات الأولوية الأربع التي تم إقرارها في المقرر ١٤/٩٤ هي: القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتجديد البيئة والنهوض بالمرأة.

٩ - يعترف أيضاً بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف ومصادر التمويل غير التقليدية بوصفها آلية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكاملة للوسائل التي يتبعها من أجل تحقيق الأهداف والأولويات على النحو المحدد في المقرر ١٤/٩٤:

١٠ - يبحث مدير البرنامج على استكشاف مزيد من مصادر التمويل غير التقليدية كالمصارف متعددة الأطراف والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل تعبئة موارد إضافية للبرنامج:

ثالثا - ترتيبات البرمجة

١١ - يقبل من حيث المبدأ خطة السنوات الثلاث المتتجدة للتخطيط على النحو المقترن في الوثيقة DP/1995/32:

١٢ - يقرر أن تضع الحكومات المتلقية، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأطر الجديدة للتعاون القطري (البرامج القطرية)، وأن تقدم هذه الأطر إلى المجلس التنفيذي لإقرارها؛ ويقرر كذلك أن ينظر في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، في مشاركة المجلس في عمليات واجراءات البرمجة؛

١٣ - يعترف بالصلة القائمة بين أطر التعاون القطري والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية وكذلك مع المذكرة القطرية للاستراتيجيات التي تضعها البلدان المعنية بإطار عام للتعاون الدولي لأغراض التنمية، وعلى أساس أن الحكومة هي التي تتحمل المسؤلية الرئيسية عن تنسيق جميع أنواع المساعدة وفقاً للأولويات والاستراتيجيات الوطنية؛

١٤ - يقرر أن تكون صياغة أطر التعاون القطري وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، لا سيما التركيز على النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني وتحسين آليات الرصد والتقييم.

رابعا - آلية التمويل

١٥ - يقرر الأخذ برقم جديد مستهدف ثلاثة المستوى أكثر مرونة لتوزيع الموارد على المستوى القطري من المخطط الأساسي لتخفيض الموارد؛

١٦ - يقرر أن تكون معايير تحديد استحقاق الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي نفس المعايير المعتمد بها بالنسبة لجميع الموارد الأساسية القابلة للبرمجة؛

١٧ - يقر المخصصات الواردة في الجدول المرفق^(٢) فيما يتصل بالموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٨ - يقر المبادئ التوجيهية الأساسية التالية تخصيص الموارد تحت البند ٢-١-١ في الفقرة ١٣ من هذا المقرر:

(أ) حسبما بيّن مدیر البرنامج، فإنه من أجل أغراض التخطيط الأولى، وبافتراض توافر برامج جيدة، يكون المبلغ المخصص لأي بلد تحت البند ٢-١-١ مساو نسبياً على وجه التقرير (كما هو مبين في الجدول المرفق) لما يحصل عليه هذا البلد تحت البند ١-١-١؛

(ب) ينبغي أن تتسم عملية تخصيص الموارد بالشفافية وأن تتطابق مع التوجه العام المتعلق بالقضاء على الفقر الذي ينعكس في المخصص المتعلق بالبلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً والوارد في الفقرة ٢٤ من هذا المقرر، ولكي يعكس أيضاً نفس التوزيع الاقليمي المتبعد في البند ١-١-١؛

(ج) تكون ترتيبات البرمجة فيما يتعلق بالبندين ١-١-١ و ٢-١-١ واحدة؛

(د) الحاجة إلى تأمين استفادة البلدان، ذات القدرة المحدودة في صياغة البرامج، واستفادة كاملة من البند ٢-١-١، في جملة أمور، من بينها تعزيز قدرتها على تصميم البرامج وتنفيذها لتعزيز استفادتها من هذا البند؛

(ه) ضرورة أن تحفظ البلدان التي تحصل على مخصصات أقل من ٣٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً تحت البند ١-١-١ بحد أدنى من كتلة الموارد الحرجية عن طريق المخصصات الواردة في البند ١-١-٢ بما يتفق مع أحقيتها في الحصول على هذه الموارد؛

(و) أهمية جودة البرامج، بما في ذلك مدى استهداف مقتراحات البرامج تعزيز الأنشطة ذات التأثير الكبير في مجالات تركيز التنمية البشرية المستدامة الواردة في المقرر ١٤/٩٤، لاسيما القضاء على الفقر؛ والبيئة المواتية الالزمة لتحقيق هذا الهدف؛

(٢) ستطبق الأنصبة الفردية من الموارد الإجمالية الواردة في الجدول المرفق، على إجمالي الموارد المتاحة خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٩، باستثناء ما ورد منها في البنود ١-٢ و ٢-٣ و ١-٤ و ٤-٢، وذلك رهنا بإجراء مزيد من المداولات فيما يتعلق بتقديمات الميزانية لفترة السنتين للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

(ز) ضرورة أن يتم معالجة مخصصات الموارد تحت البند ١-١-١ والبند ٢-١-١ في آن واحد، مع الاعتراف بأهمية كفالة استجابة البرامج الممولة في إطار البند ٢-١-١ للبرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ح) ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة والفرص المتاحة لبناء القدرات التي قد تنشأ في البلدان كل على حدة؛

(ط) ضرورة تعزيز الحوار في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بتخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك ضمان التعاون الوثيق بين الحكومات والممثلين المقيمين وبرنامج في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد؛

(ي) ضرورة تطوير زيادة القدرات على كافة المستويات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ادارة البرامج؛

(ك) ضرورة زيادة سلطة الممثل المقيم في الموافقة على البرامج والمشاريع على الصعيد القطري بالاشتراك مع الحكومة المعنية ومساءلة الممثل المقيم عن هذه المشاريع والبرامج.

١٩ - يقرر نسبة إضافية قدرها ٠,٥ في المائة من الموارد الإجمالية المخصصة لأوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة في ضوء الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيتم الحصول على الموارد المطلوبة على النحو التالي: ٢-١: ٠,٢ في المائة من البند ٢-١؛ و ٣-٢: ٠,١٥ في المائة من البند ٣-٢.

٢٠ - يأذن لمدير البرنامج، مع مراعاة الاستنتاج ٦/٩٠ للجنة البرنامج والميزانية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية في دورتها السابعة عشرة، بتخصيص مبلغ ٣ ملايين دولار لسنة ١٩٩٧، على أساس استثنائي وغير متكرر، لتيسير إنهاء تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المديرين القطريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية بيسر وعلى مراحل، ولتمكين تلك المنظمة منمواصلة تقديم خدماتها الأساسية لدعم الأولويات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان خلال دورة ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦؛

<u>النسبة المئوية المقترحة</u>	<u>المخصصات خلال</u>			
<u>للمخصصات للفترة التالية</u>	<u>الدورة الخامسة</u>			
	<u>بملايين</u>	<u>نسبة</u>		
	<u>الدولارات</u>	<u>مئوية</u>		
<u>نسبة مئوية</u>				
				١٠٠
				البرامج/المشاريع
				على الصعيد القطري
				١-١
				هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية
٤٠,٠	٥٣,٥	٥٢٦	الموارد المخصصة مباشرة للبلدان	١-١-١
٤٠,٠	-	-	الموارد المخصصة إقليمياً قصد الاستخدام القطري لاحقاً	٢-١-١
٥,٠	١,٣	١٣	الموارد المخصصة للتنمية في البلدان التي تمر بحالات استثنائية	٢-١-٢
٥٥,٠	٥٤,٨	٥٣٩		
				على الصعيد المشترك بين الأقطار
٧,٦	٥,٧	٥٦	الأنشطة الإقليمية	١-٢
٤,٢	٢,٥	٢٥	الأنشطة العالمية والأقليمية والخاصة	١-٣
١١,٨	٨,٢	٨١		
				الأنشطة الأخرى
٠,٣	٠,١	١	التقييم	١-٤
٠,٥	٠,٢	٢	المواد الخاصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١-٥
٣,٠	٥,٦	٥٥	الموارد المخصصة للتنفيذ	١-٦
٣,٨	٥,٩	٥٨		
٧٠,٦	٦٨,٩	٦٧٨		المجموع الغرعي
				وضع البرامج والخدمات التقنية
٢,٠	٢,٣	٣٣	أنشطة البرنامج الإنمائي لدعم وضع البرامج	٢-١
٢,٠	١,٦	١٦	دعم منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج	٢-٢

<u>النسبة المئوية المقترحة</u>	<u>المخصصات خلال</u>		
<u>للمخصصات للفترة التالية</u>	<u>الدورة الخامسة</u>		
<u>نسبة مئوية</u>	<u>بملايين</u>	<u>نسبة</u>	<u>الدولارات</u>
١,٦	١,١	١١	خدمات الدعم التقني المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة
-	٣,٥	٣٥	الأنشطة الأخرى
٦,٦	٩,٥	٩٥	المجموع الفرعي
الدعم المقدم لمنظومة الأمم المتحدة وتنسيق المعونة			
١,٧	-	-	دعم البرنامج المقدم للمنسق المقيم/تنسيق المعونة
٤,٣	٤,٤	٤٣	الدعم المقدم للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة
٦,٠	٤,٤	٤٣	المجموع الفرعي
ميزانية فترة السنتين			
٦,٨	٧,١	٧٠	مقر البرنامج الإنمائي
١٠,٠	١٠,١	١٠٠	المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي
١٦,٨	١٧,٢	١٧٠	المجموع الفرعي
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٨٦	المجموع

خامسا - توزيع الموارد

٢١ - يوافق على المنهجية المتبعة في توزيع الموارد على البرامج القطرية على النحو المبين في الفقرتين ٧٤ و ٧٥ من الوثيقة DP/1995/32، بما في ذلك السمات التالية التي وردت في الفصل الخامس من الوثيقة DP/1995/32: نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومجموع السكان، باستخدام معاملات الترجيح وبيانات عام ١٩٩٤ (أو آخر التقديرات لها)؛ وإلغاء النقاط التكميلية؛ وزيادة عتبات التخرج؛ وتعدل الحدود الدنيا^(٤)؛ ومعدل منح مناسب لأقل البلدان نموا بما يتمشى مع الاحتياجات المذكورة في الفقرة ٢٤:

٢٢ - يحيط علما بتوزيع الموارد المبين في الجدول ٤، العمود ٦ من الوثيقة DP/1995/32، مع الاعتراف بأن هذه تقديرات أولية سيتم استكمالها باستخدام بيانات عام ١٩٩٤؛ ويطلب أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ الهدف النهائي لتخصيص الموارد من الأرقام الأساسية الواردة في إطار البند ١-١ لكل بلد من البلدان المتلقية:

٢٣ - يقرر أن تستمر البلدان التي تتجاوز عتبات تخرجها خلال أي سنة من سنوات الدورة القادمة ضمن البلدان المتلقية لفترة ثلاثة سنوات بعد تلك السنة على أن يتم تدريجيا خلال تلك السنوات إنتهاء الرقم المستهدف لها في تخصيص الموارد من الأموال الأساسية:

٢٤ - يقرر أن يضمن مدير البرنامج، كهدف محدد، تخصيص ٨٨ في المائة من جميع الأرقام المستهدفة لعمليات توزيع الموارد من الأموال الأساسية لصالح البلدان ذات الدخل المنخفض و ٦٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا، ويحث مدير البرنامج مراعاة هذه الأهداف في جميع الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢٥ - يأذن لمدير البرنامج خلال فترة البرنامج، بتنقيح مستويات البرمجة المأذون بها صعودا أو هبوطا على أساس تناسبي، إذا ما تجاوزت تقديرات الموارد المتاحة الرقم المستهدف الوارد في الفقرة ٧ من هذا المقرر، أو نقصت عن هذا الرقم المستهدف؛

٢٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم سنويا إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ الإجراء المناسب، تقريرا عن إدارة ترتيبات البرمجة وعن عمليات التوزيع الفعلي للموارد المخصصة لكل بلد؛

(٤) هناك ٩٠ في المائة من البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا؛ و ٨٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ٧٥٠ دولارا و ١٥٠٠ دولارا؛ و ٧٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ١٥٠٠ و ٧٠٠ دولارا؛ و ٦٠ في المائة من البلدان التي يتتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٧٠٠ دولارا.

سادسا - الاستعراض الذي سيجريه المجلس التنفيذي

٢٧ - يقرر أن يطبق هذا المقرر خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧ فيما يتعلق ببرمجة الأنشطة للسنوات من ١٩٩٧ فصاعدا، بغية تمكين مدير البرنامج من تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتغيير ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

٢٨ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ تقريرا مؤقتا عن تنفيذ ترتيبات البرمجة. وسيتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها ومقدار الموارد المالية المتصلة بها، وتبرير الأنشطة المضطلع بها في إطار البنددين ٢-١-١ و ٣-١-١.

٢٩ - يقرر إجراء استعراض واسع النطاق للفترة التمهيدية الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧ بغرض تقييم التجربة وتحديد التغييرات التي قد تكون ضرورية لترتيبات البرمجة الخلف.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٤/٩٥ - استعراض المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخططة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.3):

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/16):

اعتمد الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥: ١٥-١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦: ١٩-١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

الدورة العادمة الثانية لعام ١٩٩٦: ٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦: حزيران/يونيه ١٩٩٦

الدورة العادمة الثالثة لعام ١٩٩٦: ١٣-٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذه الدورات على النحو الوارد في المرفق:

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية
والأنشطة على مستوى البرنامج

أحاط علما بالتقدير السنوي لعام ١٩٩٤ الذي قدمته المديرة التنفيذية (DP/1995/24/Part 1):

اتخذ المقرر ١٤/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تنفيذ المقرر ٢٥/٢٤: تقديم المساعدة إلى رواندا:

اتخذ المقرر ١٥/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:

اتخذ المقرر ١٦/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية:

اتخذ المقرر ٢٠/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية:

اتخذ المقرر ٢١/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتعلقة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات: أحاط علما بالتقدير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/1995/27):

البند ٣: البرامج القطرية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان

وافق على زيادة صلاحية تمويل البرنامج القطري لناميبيا (DP/1995/28):

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ١٧/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧:

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1995/24/Part III) وتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.3) عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقرر إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفو عين بالتعليقات التي أبدتها المجلس التنفيذي؛

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات مشفو عا بالتعليقات التي أبديت بهذا الشأن (DP/1995/29):

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقدير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٤: مقدمة (DP/1995/30); سجل البرامج الرئيسية (DP/1995/30/Add.1); المرفق الإحصائي (DP/1995/30/Add.2); تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تمهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.4); العقود المقدمة من الباطن والمعدات الرئيسية التي صدرت بشأنها أوامر (DP/1995/30/Add.5);

أحاط علما بالتقدير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات (DP/1995/35):

البند ٧: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤

اعتمد المقرر ٢٢/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن المبادرات من أجل التغيير؛

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ٢٣/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة الخلف؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ١٨/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

اعتمد المقرر ١٩/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة (DP/1995/L.5):

البند ١١: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/37):

البند ١٢: تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتنمية البشرية (DP/1995/34):

البند ١٣: مسائل أخرى

أحاط علما بتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ليصبح "مكتب مكافحة التصحر والجفاف" مع الاحتفاظ بال اختصار "UNSO" في جميع اللغات؛

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المرفق

توزيع المواقع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثالثة (١٥-١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

البند ١ - المسائل التنظيمية (بما في ذلك متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخلف المتعلقة بتكاليف الدعم

البند ٣ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

البند ٤ - البرامج والمشاريع المشتركة بين الأقطار والبرامج والمشاريع القطرية:

- البرامج المشتركة بين الأقطار

- البرامج القطرية

البند ٥ - مسائل المالية والميزانية:

- الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٤

- اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية

الجزء المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٥

البند ٧ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ - البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها:

- استعراضات منتصف المدة للبرامج الإقليمية

- البرنامج القطري الأول لأذربيجان

- البرنامج القطري الأول لروسيا
 - البرنامج القطري الخامس لهايتي
 - البرنامج القطري الخامس لرواندا: مذكرة مقدمة من مدير البرنامج
 - البرنامج القطري الخامس لبوروندي: مذكرة مقدمة من مدير البرنامج
- البند ٩ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة:
- الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (٤/٩٥، الفقرة ٢)
- البند ١٠ - تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)
- البند ١١ - مسائل المالية والميزانية:
- الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٤ (٣/٩٥، الفقرة ٧)
 - التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنطين ١٩٩٥-١٩٩٤ وتقديرات الميزانية لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧
 - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية
 - الحسابات المراجعة وتقارير مراجعة الحسابات للوكالات المنفذة عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
 - تقارير مراجعي الحسابات: موجز للملاحظات الهامة التي أبدتها مراجعو الحسابات الخارجيون للوكالات المنفذة عن الحسابات لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأموال التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الوكالات
- البند ١٢ - الشراء من البلدان النامية
- البند ١٣ - نفقات منظومة الأمم المتحدة من الميزانية العادية أو من خارج الميزانية في مجال التعاون التقني
- البند ١٤ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
- البند ١٥ - مسائل أخرى
- الدورة العادية الأولى (١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)
- المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب والنظام الداخلي)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة
- مبادرات من أجل التغيير: متابعة للمقرر ٢٢/٩٥
- البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
- أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني
- تقييمات مقترحة للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بترتيبات تكاليف الدعم

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

- متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- استراتيجية لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان
- دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل فيما يتعلق بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتعلقة بإدارة السوقيات
- مشروع بيان بالمهام التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان
- مذكرة معلومات أساسية بشأن إمكانية انضمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية
- البرنامج القطري والمسائل ذات الصلة

الدورة العادية الثانية (٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البرامج القطرية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
- التقييم
- متطوعو الأمم المتحدة

الدورة السنوية (حزيران/يونيه ١٩٩٦)

المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة
- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

- التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج
- تقرير عن تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (جزء من التقرير السنوي)
- تقارير دورية عن التقييم
- خطة العمل
- حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية

الدورة العادية الثالثة (٦-٩ أو ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- تقارير عن الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة
- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- تكاليف دعم الوكالات
- مسائل المالية والميزانية

الجزء الثاني

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧

١ - حدد مدير البرنامج المساعد، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيانه الاستهلاكي، عدداً من التدابير المتصلة بالسياسة العامة والتداير البرنامجية والإدارية التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنة الماضية لتنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧. وقال إنه تم اتخاذ إجراءات على مستوىين: أولاً اتخذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات فردية بشأن أحكام القرارات التي لها تأثير مباشر على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل النهج البرنامجي، والتنفيذ الوطني، وتحقيق الامرکزية وتفويض السلطة، والتدريب المشترك، ومذكرات الاستراتيجيات القطرية؛ ثانياً، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع المنظمات الشركية من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، باتخاذ إجراءات بشأن جوانب القرار التي ترتب عليها آثار في الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة ككل، مثل نظام المنسقين المقيمين، ومواعنة دورات البرمجة والأماكن والخدمات المشتركة.

٢ - وأشار نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، في بيانه الاستهلاكي، إلى العلاقة الوثيقة بين عملية استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات التي يقوم بها الصندوق والنهج البرنامجي. وقال إن عملية استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات تضمنت تحليل شامل لحالة السكان على الصعيد القطري وأكد أنه تم خلال عملية إعداد الاستراتيجيات التشاور مع جميع الجهات النشطة على الصعيد القطري في مجال السكان. وقال إن نظام خدمات الدعم التقني/فريق الدعم القطري كان له دور نشط في هذه العملية، حيث قدم الإرشاد التقني والتحليلي اللازم على الصعيد القطري. وأوضح أن الصندوق استفاد بصورة متزايدة من التنفيذ الوطني، ومن الخبرات الوطنية المتاحة. وكان قصور القدرات الوطنية والإبلاغ المالي من بين المشاكل التي واجهها الصندوق في مجال التنفيذ الوطني. وواصل الصندوق جهوده الرامية إلى تحقيق الامرکزية عن طريق نقل سلطة الموافقة على المشاريع إلى الميدان ومنح ١٢ بلداً السلطة الكاملة للموافقة على المشاريع، على أساس تجريبي.

٣ - ولاحظت عدة وفود التقدم الملموس الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. ورحب تلك الوفود بالشكل الموحد للتقارير.

٤ - وكان الاهتمام الذي أبدى بشأن مذكرات الاستراتيجيات القطرية والعمل الذي أنجز في هذا الشأن مشجعاً بوجه خاص. وسأل أحد الوفود عما إذا كان من الممكن وضع شكل موحد لمذكرات الاستراتيجية

القطريّة. وأعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم لمبدأ مذكرات الاستراتيجيات الإقليمية وأشادوا بجدواها كأداة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، غير أنهم طلبوا ضمانت بأن يظل إعدادها خياراً وطنياً، كما استهدفت الجمعية العامة. وأعرب أحد الوفود عن شكه في جدوى مذكرات الاستراتيجية القطرية بالنسبة للبلدان ذات أرقام التخطيط الارشادية المنخفضة. وطلب وفد آخر إعداد تقرير مرحلي عن صياغة مذكرات الاستراتيجية القطرية على الصعيد القطري، كأداة لدراسة جدوى هذه العملية. وسئل صندوق الأمم المتحدة للسكان عما إذا كانت مذكرات الاستراتيجيات القطرية قد ساعدت في إدماج الاستراتيجيات السكانية على الصعيد القطري.

٥ - وطلبت الوفود معلومات محددة عن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال التنفيذ الوطني. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، طلبت عدة وفود توضيحات بشأن دور الوكالات المتخصصة في التنفيذ الوطني بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦ - كما طلبت معلومات إضافية بشأن استخدام نظام المنسقين المقيمين وتجربة النهج البرنامجي، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الناقص الذي له علاقة بهذه الآلية في أحد البلدان.

٧ - وحظيت جهود المنظمتين من أجل تحقيق اللامركزية بالتأييد، وطلب بعض المتكلمين ضمانت بشأن المسائلة.

٨ - وأشيد بالاتفاق الذي توصل إليه الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات لتوسيع دائرة المرشحين لشغل مناصب المنسقين المقيمين. وأعرب عن الأمل في أن ترشح المنظمات المساهمة أفضل العناصر المتوفرة لديها. وطرح سؤال يتعلق بالكيفية التي تضمن بها المنظمات التي تسهم في تقديم المرشحين تيسير عودة هؤلاء الموظفين إلى عملهم.

٩ - وقدمت تعليقات أخرى تتعلق بفرض تعزيز قواعد البيانات داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للبلدان المتقدمة الجديدة، وتشجيع المجلس التنفيذي على الاضطلاع بدور استراتيجي أكبر في عملية البرمجة القطرية وأشار إلى الإجراءات التي اتخذها المجلس التنفيذي لليونيسيف في هذا الصدد، وطلب تجميع ودراسة التكاليف المحلية، بما في ذلك الخدمات المحلية.

١٠ - ولاحظت عدة وفود عدم الإشارة إلى الرصد والتقييم في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، طلب زيادة الجانب التقني في التقارير التي تقدم في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تعرّض تنفيذ القرارات، لا سيما على الصعيد القطري. ولتسهيل مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إسداء المشورة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اقترح أيضاً أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في المستقبل في وضع تقرير واحد مشترك، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات.

١١ - وردا على النقاط التي أثيرت، أبلغ مدير البرنامج المساعد المجلس التنفيذي أن ما يزيد على ٤٠ في المائة من الممثلين المقيمين لديهم خبرة سابقة في العمل في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى اكتسبوها خلال حياتهم الوظيفية. وأعرب عنأسفه لعدم ورود إشارة خاصة إلى التقييم والرصد لكنه أوضح أنه أحذر بعض التقدم فيما يتعلق بتنسيق التقييم والرصد فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. وقال إن بيانا مفصلا بشأن التقدم المحرز في هذه المجالات أدرج في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أبلغ المجلس بالجهود التي تبذل حاليا داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع نظام فعال لإدارة المعلومات، لأن ذلك يعد متطلبا أساسيا وأضحا لنجاح عملية تحقيق اللامركزية داخل المنظمة.

١٢ - وفيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة في دعم التنفيذ الوطني، بين نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الشؤون البرنامج) أن نظام خدمات الدعم التقني/أفرقة الدعم القطري هو الوسيلة الرئيسية لتقديم المساعدات التقنية على الصعيد القطري. وقال إنه من المطلوب من هذا النظام الاستعانة بخبراء وطنيين قدر الإمكان. وفي حالة عدم توافر الخبراء، يستعين الصندوق بالخبرات المتاحة لدى أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، وهي أفرقة مؤلفة من اختصاصيين من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن الصندوق اعتمد تدريجيا فيما يتعلق باللامركزية بغية ضمان المسائلة، وزيادة صلاحية الموافقة على المشاريع المأذون بها تدريجيا إلى مستواها الحالي الذي يبلغ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار. وقد راقب الصندوق النتائج في كل مرحلة للتأكد من التمسك بالمساءلة. واعتمد الصندوق أيضا على استعراضات منتصف المدة لضمان المساءلة. وكانت تجربة الصندوق فيما يتعلق بمذكرة الاستراتيجيات القطرية إيجابية عموما والصندوق حاليا في سبيله إلى تحديد أفضل الوسائل لربط عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات بعمليات مذكرة الاستراتيجيات القطرية.

١٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيل التقريرين المقدمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بتعليقات المجلس التنفيذي؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلان أن تتناول التقارير التي تقدم في المستقبل بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات

معالجة أكثر دقة للمشاكل والفرص التي تم تحديدها، لا سيما على الصعيد الميداني، وأن تتضمن أية توصيات مناسبة وأية طلبات للحصول على المشورة من المجلس التنفيذي؛

٣ - يطلب كذلك إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يبحثا مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مسألة إعداد تقرير مشترك بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف على أن يتضمن فرعا مشتركا وفرعا لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على التوالي.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

باء - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٤ - قرر المجلس التنفيذي إجراء مناقشة بشأن هذين الفرعين من البند. وقد أعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقارير عموما، في حين طلب بعضها مزيدا من المواد الموضوعية والمعلومات بشأن المشاكل التي تجري مواجهتها والتي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم توجيهات بشأنها. وأبرزت وفود أخرى الدور الرئيسي الذي تقوم به الجمعية العامة والمجلس في تحديد مسؤوليات المنظمات فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستفسر أحد المتكلمين عما إذا كانت هناك أية ازدواجية في قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يلي المناقشة التي تناولت بالتحديد صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي.

١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥ - أشار نائب المدير التنفيذي (الخدمات التقنية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقادمه للوثيقة DP/1995/24 (Part II) إلى أن أحد الشواغل الأساسية لصندوق فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتمثل في تكييف برامجه القطرية بما يجعلها متماشية بشكل أفضل مع برنامج عمل المؤتمر. ولاحظ التقدم الذي أحرزته فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر وأفرقتها العاملة. ولاحظ كذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيضطلع على نحو ما اقترحه لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين، بمسؤولية تقديم التقارير على أساس سنوي عما اكتسبه البرنامج من خبرة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد القطري. وكرر التأكيد على عزم الصندوق على التعاون مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر مع مراعاة التعليقات التي سبق أن أبدتها أعضاء المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية، أعرب عن ارتياح الصندوق لتأييد برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الصندوق سيواصل العمل على المستوى الدولي لتعزيز بلوحة ٢٠/٢٠ بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضمن الإطار الذي اعتمد في كوبنهاغن. وتعهد بتوفير دعم الصندوق من أجل وضع إطار عام على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمتابعة جميع المؤتمرات الدولية الرئيسية، وأبلغ المجلس التنفيذي بالجهود الجارية في منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

١٦ - ورحبت معظم الوفود بما بذله صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهود في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولا سيما دوره التنسيقي في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت وفود كثيرة أيضاً على أهمية التعاون فيما بين الوكالات وما لكل منظمة من امتيازات نسبية في متابعة كلاً المؤتمرين.

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لاحظت عدة وفود أنه ستجرى مواصلة مناقشة هذه المسألة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه وتموز/ يوليه ١٩٩٥. وأبدى أحد الوفود تعليقاً مفاده أن التقرير المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لم يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩ بشأن الهجرة الدولية والتنمية. واستفسر أيضاً عن الإشارة الواردة في تقرير متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى مشروع الوثيقة E/CN.9/1995/L.3/Add.1 بشأن الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية، ملاحظاً أن مشروع الوثيقة لا يعكس على النحو الواجب الأحكام المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ بشأن تغيير اسم اللجنة.

١٨ - وشكر نائب المدير التنفيذي (الخدمات التقنية) أعضاء المجلس التنفيذي على ما أبدوه من تعليقات بناءة على التقرير. ولاحظ أن نقص المادة الموضوعية في التقارير إنما يعود أساساً إلى مشاكل تتعلق بالتوقيت والتخطيط، لكنه أضاف قائلاً إن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي قراءته بالاقتران بالوثيقة DP/1995/25 بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية للصندوق في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إنه يتوقع أن توفر تقارير الأفرقة العاملة الأربع التابعة لفرقة العمل المشتركة فيما بين الوكالات عندما يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه وتموز/ يوليه ١٩٩٥. وأبلغ المجلس التنفيذي بأن تقريراً مستقلاً عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩ سيقدم إلى المجلس في حزيران/يونيه وتموز/ يوليه ١٩٩٥ وستقوم بإعداده للأمين العام إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وأكد أيضاً التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون تعاوناً كاملاً مع سائر وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩ - أكد مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في معرض تقديمه للوثيقة DP/1995/30/Add.3 على أهمية نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستعرض التدابير التي يجري اتخاذها من قبل البرنامج في ذلكخصوص، وأكّد أن مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة جمعتها - مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والمؤتمرون الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية - وفرت قدرًا كبيراً من الفهم الجديد بالحاجة إلى اتباع نهج جديد إزاء التنمية، وإلى إدماج الشواغل البيئية في الاقتصاد، وبأهمية تمكين المرأة وتوفير التعليم للبنات، فضلاً عن ضرورة إعادة التفكير بالنماذج التقليدية للنمو الاقتصادي وذلك من أجل إيلاء أهمية أكبر لاحتياجات الفقراء.

٢٠ - واستطرد قائلاً، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعد خطة عمل لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تبرز دوره في المساعدة على إدراج نتائج مؤتمر القاهرة في الحوار الجاري بشأن السياسات العامة السائدة ومراعاة أثر دينامية السكان في التنمية. وأوضح أن أعمال المتابعة تشمل ما يلي: إجراء استعراض داخلي للسياسات والبرامج لمواهمتها مع توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ تدريب وتوسيعية موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرسالة التي تمخض عنها المؤتمر؛ والمشاركة النشطة في فرق العمل المشتركة بين الوكالات المتبقية عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والمشاركة في مبادرات المتابعة المشتركة بين الوكالات؛ وتنسيق جهود متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع جهود متابعة المؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرًا. وتحدث عن متابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية فاستعرض الخطوط الرئيسية للمؤتمرات الرئيسية التي أنطلاها برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستمد قوته من الطلب وسيحصل على أساس تلبية الاحتياجات المحلية. قال إنه أرسلت لجمع الممثلين المقيمين ورقة استراتيجية عنوانها "من الفقر إلى الإنفاق"، تؤكد حاجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يجعل من متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المحور الأساسي الذي يركز عليه، وقال إن هناك ورقة أخرى متوفرة عنوانها "ما بعد مؤتمر كوبنهاغن".

٢١ - وتحدث أحد الوفود، باسم وفود أخرى، عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فأكّد ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمج القضايا السكانية دمجاً كاملاً في استراتيجيته الإنمائية وتنسيق ذلك على المستوى القطري من خلال المنسق المقيم. وطلب أيضاً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون بصورة كاملة مع شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة في تنفيذ العمل المتخصص بلجنة السكان والتنمية.

٢٢ - لاحظ متكلّم أن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمكن أن تكون مناسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة توضيح أولوياته وتركيزها. ودعا متكلّم آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى

مواصلة التركيز على استئصال الفقر ولا سيما بمساعدة البلدان على صياغة استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر. واقتراح أحد الوفود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن متابعته لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٢٣ - ورد معاون مدير البرنامج على ذلك فقال إن خطط متابعة هذين المؤتمرين متسقة تماماً مع المجالات الأربع التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتالي سيجري إدماجها في البرامج الموجودة. وأكد مجدداً على ما لنتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أهمية حيوية بالنسبة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل. وأوضح أن الوثيقة DP/1995/30/Add.3 ثم أنجزت قبل فترة طويلة من انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي ولهذا السبب لم ترد بها تفاصيل التدابير التي اتخذت مؤخراً، كما وردت في الورقتين المشار إليهما أعلاه. غير أنه استدرك قائلاً إن هناك مواد تكميلية متوفرة حالياً للوفود. وأضاف معاون مدير البرنامج قائلاً، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بميزة نسبية محددة فيما يتعلق بمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية نظراً لكونه مفوضاً بالتنمية البشرية المستدامة وبالتركيز على الجوانب المشتركة بين القطاعات، ولا سيما بتقديم الدعم من أجل وضع إطار للاقتصاد الكلي. وشأنون الحكم، واستراتيجيات وطنية لاستئصال الفقر، وآليات للمشاركة الحكومية، وخطط إجتماعية ووسائل تكسب مستدامة. ورداً على طلب للحصول على مزيد من المعلومات عن فرق العمل المشتركة بين الوكالات المشار إليها في التقرير، أوضح أن الأمين العام سوف يقدم الاقتراح في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ خلال فترة التنسيق وذلك لأنّه كان يشكل جزءاً من التقرير الذي قدمه والذي تضمن مدخلات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالفرعين الثاني والثالث من التقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1995/30/Add.3) و(DP/1995/24/Part III) وأحالهما مشفوعين بتعليقات المجلس التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

— — — — —